

سنيته لقوله في الجمع سنابت⁽¹⁾.

وتناول ابن خروف في باب - عدة ما تكون عليه الكلم⁽²⁾ - قضية الاسم والفعل وأيهما الأول أو أيهما مشتق عن الآخر، قال:

وقع في الشرقية ولأبي نصر في الرباحية من جهة القالي قوله وهو الأول يقول الاسم كان قبل ثم الفعل ثم الحروف التي جاءت للمعاني ولا يكون الاضمار إلا بعد المظهر الا ترى أنك تذكر الاسم وتستغني عن الفعل تقول هو زيد وأخوك عمرو ولا يستغني الفعل عن الاسم ولا تستغني هذه الحروف التي للمعاني عن الاسم والفعل ويستغنيان عنها تقول فعل زيد فيستغنيان عنها ولا بد لها من أحدهما.

قال أبو نصر: الصواب لا بد لها منهما، قال: أحسب الطره تفسيراً للأخفش وهي صحيحة وردها المبرد على سيبويه وليست له وبئسما صنع وحكى عنه ابن ولاد أنه قال لا أرى هذا الذي ذكر تقوية للفعل على الحرف لأن الاسم أيضاً تستغني به الحروف عن الفعل كقولهم زيد من بني تميم وأنا منك وإليك وأنا في الدار فهذان بمنزلة قام زيد وجعل الوجه في تقوية الفعل على الحرف مضارعة للاسم ووقوعه في معناه وموضعه نحو يقوم زيد في موضع زيد قائم.

قال ابن خروف: وهذا كله فاسد لأن من مذهبهما - أعني المبرد والأخفش - أن خبر المبتدأ إذا كان جاراً أو مجروراً متعلق بمستقر أو كائن أو ثابت وأيضاً فإن الاسم لم يستقل بالحرف من غير أن يتصل بمجروره فليس من الحروف ما يستقل به الاسم أو ما يستقل به الفعل فإن استقل الاسم بالحرف فعلى حלוه محل الفعل نحو يا زيد في النداء وأما أنك منطلق لأن المعنى أناذي زيداً وحقاً أنك منطلق.

(1) اللسان سنب 457/1.

(2) الكتاب 304/2.